الأمم المتحدة
S/PRST/2002/31



Distr.: General
31 October 2002
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٦٤٠ لمجلس الأمن، المعقودة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، استمرارا لنظره في البند المعنون ”تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنطقة أفريقيا الوسطى في ميدان صون السلم والأمن“، الذي بدأ في جلسته المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم المجلس:

”يشير مجلس الأمن إلى جميع بيانات رئيسه بشأن الحالة في أفريقيا والأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن في ميدان الدبلوماسية الوقائية وإحلال السلام وحفظ السلام وتوطيد السلام.

”ويؤكد المجلس أهمية تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/1998/318).

”ويسلِّم مجلس الأمن بأنه رغم ما تتمتع به منطقة أفريقيا الوسطى من إمكانات هائلة كفيلة بأن تجعل منها قطبا للتنمية في القارة، فإنها لم تحقق بعد الاستقرار الذي من شأنه أن يتيح لها استغلال ثرواتها بأقصى قدر ممكن بما يحقق مصلحة سكانها بصورة عادلة.

”ويلاحظ مجلس الأمن أن خمسا من بين اثنتي عشرة بعثة من بعثات حفظ السلام المنتشرة حاليا بالقارة توجد في أفريقيا الوسطى. كما يلاحظ المجلس أن ستة من أصل ستة عشر ممثلا ومبعوثا خاصا للأمين العام يوجدون في أفريقيا الوسطى. ويحيط المجلس علما، في هذا الصدد، بالجهود التي قام بها الفريق العامل المخصص لمنع الصراعات وحلها في أفريقيا من أجل تحسين فعالية مكتب الممثل الخاص للأمين العام في أفريقيا.

311002 311002 02-67172 (A)
0267172

"ويشير مجلس الأمن إلى أن نقص القدرات المؤسسية والبشرية، ولا سيما الموجهة منها لعملية التكامل، يعرقل تحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في أفريقيا الوسطى.

"ويحيط المجلس علما مع الارتياح بالجهود التي تبذلها دول أفريقيا الوسطى، سواء بطريقة ذاتية أم بمساعدة المجتمع الدولي، من أجل التركيز على المصاعب التي تعاني منها هذه المنطقة الرئيسية من مناطق أفريقيا. كما يشيد بالتقدم الذي أحرزته بعض بلدان أفريقيا الوسطى في مجال تعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، ويشجع على بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد في كافة أنحاء المنطقة.

"ويرحب المجلس بتزايد الوعي بهذه المصاعب بين دول أفريقيا الوسطى الذي أتاح، بمناسبة الدورة التاسعة لمؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الذي عقد في مالابو، بغينيا الاستوائية، يوم ٢٤ حزيران/ يونيه ١٩٩٩، استئناف أنشطة الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى، مع تضمينها، بوجه خاص، شطرا يتصل بالأمن الجماعي. وفي هذا الصدد، حدد رؤساء الدول والحكومات ثلاث أولويات رئيسية هي:

- استحداث قدرات كافية لكفالة السلام والأمن والاستقرار بالمنطقة، وهو شرط مسبق لتنميتها الاقتصادية؛
- النهوض بالتكامل الاجتماعي والاقتصادي والنقدي لأفريقيا الوسطى؛
- تطوير ثقافة حقيقية للتكامل داخل المنطقة الفرعية.

"ويرحب مجلس الأمن أيضا بالجهود المبذولة على صعيد المنطقة الفرعية من أجل التشجيع على منع نشوب الصراعات في أفريقيا الوسطى وإدارتها وفضها. ويُقر مجلس الأمن، في هذا الصدد، بالخطوات التي اتخذتها بلدان أفريقيا الوسطى لتسوية الصراعات بالوسائل السلمية، بما في ذلك من خلال إبرام بروتوكول بشأن إنشاء مجلس السلام والأمن في أفريقيا الوسطى، في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (قرار الجمعية العامة ٣٤/٥٥ باء)، يتضمن ميثاقا للمساعدة المتبادلة وميثاقا لعدم الاعتداء، وذلك بدعم قوي من لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في أفريقيا الوسطى. ويشجع المجلس، في هذا الصدد، جميع البلدان المعنية على سرعة التصديق على البروتوكول وتنفيذه، ويحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي يمكنها أن تقوم بذلك، على دعم تشغيل الهياكل الرئيسية للبروتوكول، وبخاصة نظام

الإنذار المبكر في أفريقيا الوسطى، ولجنة الدفاع والأمن والقوة المتعددة الجنسيات في أفريقيا الوسطى، مع الدعم الكامل من قبل منظومة الأمم المتحدة.

"ويُقر مجلس الأمن أيضا بالدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومنع تدفق تلك الأسلحة إلى مناطق الصراعات، ويشدد على أهمية الاتفاقات وأشكال التعاون الإقليمية فضلا عن تعزيز القدرات التقنية دون الإقليمية اللازمة لمنع تدفق تلك الأسلحة.

"ويلاحظ المجلس مع الارتياح أنه بفضل كل تلك الجهود بدأت المنطقة تنعتق تدريجيا من الصراعات التي تعصف بها، الأمر الذي يتيح فرصة لبناء السلام لا بد وأن يغتنمها جميع الأطراف، مع ضرورة تعبئة موارد كافية لدعم عمليات التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج.

"ويؤكد المجلس ضرورة تشجيع وتعزيز الشراكة بين منظومة الأمم المتحدة وأفريقيا الوسطى وتعزيزها في ميدان صون السلم والأمن، ويؤكد، في هذا الصدد، أنه ينبغي تعزيز قدرات المنطقة الفرعية، ولا سيما في ميدان منع نشوب الصراعات وصون السلم والأمن، فضلا عن التكامل الاقتصادي. ويدعو بلدان أفريقيا الوسطى، بدعم من الأمم المتحدة، إلى زيادة فعالية أنشطة المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا الوسطى وكفالة المزيد من التنسيق والاتساق فيما بينها.

"ويعيد المجلس أيضا، تأكيد أهمية برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في نطاق عملية تسوية الصراعات في أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، يحث بلدان أفريقيا الوسطى على تنفيذ تلك البرامج حيثما كانت ضرورية، مما يشمل تنفيذ مشاريع سريعة الأثر، ويدعو المجتمع الدولي إلى دعمها. ويعرب المجلس عن تقديره للبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما يقدمانه من دعم لعمليات ما بعد الصراعات في أفريقيا الوسطى في الآجال القصير والمتوسط والطويل، ويشجع المنظمتين على التنسيق الوثيق لجهودهما، وتنسيقها مع جهود الأمين العام وممثليه في الميدان، لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة والتكامل.

"ويوصي المجلس بدمج الدعم المقدم لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ولايات عمليات حفظ السلام وتوطيده، كلما كان ذلك مناسبا. ويقر بالارتباط بين أنشطة حفظ السلام وتوطيد السلام، ويؤكد أنه سيظل يأخذ في

الحسبان ضرورة التنسيق وسلاسة الانتقال من مرحلة إلى أخرى خلال نظره في عمليات حفظ السلام.

”ويشدد المجلس على ضرورة السعي على وجه الاستعجال من أجل إيجاد حل مناسب لمشكلة اللاجئين والمشردين في أفريقيا الوسطى.

”ويؤكد المجلس أهمية اتباع نهج شامل ومتكامل وثابت ومنسق في معالجة مشاكل السلام والأمن والتنمية في أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، يدعو الأمين العام لأن يحيط مجلس الأمن علما، في غضون ستة أشهر، بسبل تنفيذ هذا النهج من أجل أفريقيا الوسطى، مما يشمل إيفاد بعثة مشتركة بين الوكالات لتقييم الوضع“.